

المغرب يُصعد الخلاف مع إسبانيا باتهامها بتقويض وحدته

ومعاكسة جهود المغرب في ترسيخ وحدته الترابية، ومحاولة الضغط عليه في تصرف نشاز".
ونددت بـ"محااولات تحويل النقاش حول الأسباب الحقيقية للأزمة والمتعلقة في استقبال المدعو، غالي، بوثائق مزورة وهوية منتحلة، وهو المتابع بجرائم ضد الإنسانية والإرهاب وجرائم أخرى".
ولفتت إلى أن المواقف الإسبانية تستهدف "النيل من قضيتنا الوطنية (إقليم الصحراء) التي تحظى بالأولوية والإجماع الوطني لدى المغاربة".



كريمة بنيعيش
وزيرة الخارجية
الإسبانية وأصلت
تقديم وقائع مغلوبة

وغالي البالغ 75 عاما والذي أودع في مستشفى شمال إسبانيا في أبريل إثر إصابته بفايروس كورونا، كان قد وجه إليه القضاء الإسباني دعوة للمثول أمامه في الأول من يونيو المقبل، على خلفية شكوى قدمها منسق عن الجهة يتهمه فيها بـ"التعديب".
والأسبوع الماضي دعا المغرب إلى التحقيق في دخول غالي إلى إسبانيا "بطريقة مزورة"، محذرا من أن إخراجها بنفس طريقة دخوله سيفاقم الأزمة بين البلدين، بينما تحدثت مصادر عن أن غالي سيمثل أمام المحكمة الإسبانية العليا لتورطه في قضية تتعلق بارتكاب جرائم حرب، رفعها عليه معارضون من الصحراء.

منذ 1975 هناك نزاع بين المغرب والبوليساريو حول إقليم الصحراء المغربية، بدأ بعد إنهاء الاحتلال الإسباني وجوده في المنطقة، وتحول الصراع إلى مواجهة مسلحة استمرت حتى 1991، وتوقفت بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار، برعاية الأمم المتحدة. وتصدر الرباط على أحقيتها في إقليم الصحراء، وتقتصر حكما ذاتيا موسعا تحت سيادتها، فيما تطالب البوليساريو بتنظيم استفتاء لتقرير المصير، وهو طرح تدعّمه الجزائر التي تستضيف اللاجئين من الإقليم.

وتدعم الجزائر وتستضيف قادة الجبهة المناهضة بفصل الصحراء المغربية عن المغرب، الذي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من أراضيه. ويُعتبر الدفاع عن سيادة المغرب على صحرائه ركنا أساسيا في السياسة الخارجية للمملكة.

وفي الأشهر الأخيرة تمكن المغرب من تحقيق اختراقات دبلوماسية، بعد كسب اعتراف عدد من الدول بسلطة الرباط على صحرائها وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

● **مدير** - سعد المغرب خلافاته مع إسبانيا مساء الخميس، حيث أدانت سفيرته لدى مدريد كريمة بنيعيش تصريحات لوزيرة الخارجية الإسبانية أرتانشا جونزاليث لايلا، معتبرة أنها تقوض وحدة المملكة.

وقالت بنيعيش إن تصريحات صحافية أدلت بها وزيرة الخارجية الإسبانية تقوض وحدة أراضي المملكة، مضيفة أن "المغرب أخذ علما بذلك، وسيصرف بناء عليه"، وذلك في تصعيد لخلاف نشب بسبب استقبال مدريد لزعيم جبهة البوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي للعلاج.

واستدعى المغرب سفيرته بنيعيش من مدريد الأسبوع الماضي للتشاور بسبب قرار إسبانيا استضافة زعيم جبهة البوليساريو للعلاج دون إبلاغ الرباط.

وتحوّلت القضية إلى أزمة بين البلدين بعد تخفيف الشرطة المغربية رقابته على الحدود بداية الأسبوع الماضي، ما أدى إلى تدفق نحو 10 آلاف مغربي إلى جيب سبتة.

ولم تحدد بنيعيش تصريحات وزيرة الخارجية الإسبانية التي أغضبت المغرب، لكن مصدرا دبلوماسيا في الرباط أشار إلى مقابلة في صحيفة "لا ريزان" الأسبوع الماضي.

ونقلت الوكالة المغربية عن بنيعيش قولها إن وزيرة الخارجية الإسبانية أدلت مؤخرا بتصريحات للصحافة وللبرلمان "أصلت فيها تقديم وقائع مغلوبة، وإصدار تعليقات غير ملائمة".

وتُقل عن ليا قولها في مقابلة إن وصول غالي إلى إسبانيا لم يكن سرا بل كان أمرا "أحيط بالثقت" وأضافت أن هذا القرار يعود إلى إسبانيا لاتخاذها.

وقال مكتب المحامي الممثل لغالي، الذي يعالج بمستشفى في لوجرونو بمنطقة ريوخا، إنه "سيمثل أمام المحكمة العليا في جلسة عن بعد الثلاثاء المقبل من المستشفى".

وفي وقت سابق الخميس، اعتبرت الأحزاب الممثلة في البرلمان المغربي أن مواقف إسبانيا أدت إلى "زعزعة الثقة وأخلت بالاحترام المتبادل" بين البلدين.

والأحزاب هي "العدالة والتنمية" و"الأصالة والمعاصرة" و"الاستقلال" و"التجمع الوطني للأحرار" و"الحركة الشعبية" و"الاتحاد الدستوري" و"الاتحاد الاشتراكي" و"التقدم والاشتراكية" و"فدرالية اليسار".

وذكرت الأحزاب في بيان صادر عن رئاسة الحكومة، عقب لقاء جمع رئيسها سعد الدين العثماني مع الأمانة العامة للأحزاب التسعة، أن مدريد كانت لها رغبة في افتعال "المشاكل

من ينتخب الرئيس في ليبيا: الشعب أم البرلمان

اجتماعات حاسمة لملتقى الحوار للبت في النقاط الخلافية بشأن الانتخابات



طريقة اختيار الرئيس عنوان الخلافات بين الفرقاء الليبيين

العام، وهو ما ترى فيه أوساط سياسية ليبية محاولة لعرقلة الاستحقاق المذكور. ووصفت عضو ملتقى الحوار السيدة البيغوي، السياسيين الليبيين الذين يتمسكون بالاستفتاء على الدستور حاليا بعدما رفضوه سابقا، بأنهم مجنونون بالسلطة.

وقالت البيغوي في تدوينة عبر فيسبوك، إن "جنون السلطة والنفوذ والتحكم في مقاليد الأمور والتعديس للبقاء في المشهد السياسي هي ما تدفع الكثيرين للتمسك بخيار الاستفتاء على الدستور الذي رفضوه هم أنفسهم رفضا باتا بحجة أن هذه المسودة معيبة حتى تنقلب بين ليلة وضحاها لهم بأنه لا يمكن المرور إلى الانتخابات إلا بها".

وفي جلسة له الإثنين الماضي صادق مجلس الدولة الاستشاري على قانون الاستفتاء على الدستور وطالب مفوضية الانتخابات بمباشرة عملية الاستفتاء على الدستور وفقا للقانون.

وردا على هذه المطالبة قال رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، إن "مجلس الدولة هو من طالبه في 2018 بوقف فوري للاستفتاء على الدستور، واليوم نفاجا بنفس المجلس يطالب بضرورة الاستفتاء على الدستور بنفس القانون الذي سبق أن اعترضوا عليه".

وتابع "السبب في تغيير موقف مجلس الدولة من قانون الاستفتاء على الدستور هو خوفهم على خسارة مقاعدهم ومستقبلهم السياسي، فهم يعرفون أنه لا مستقبل سياسيا لهم في ليبيا، وأنهم لن يتحصلوا على صوت واحد من الناخب الليبي، فقد أودوا بجهود البلاد ما وصلت إليه اليوم".

الطرح يسعون إلى إضعاف الرئيس من خلال منحه صلاحيات ضعيفة. ومن بين تلك الأطراف جماعة الإخوان المسلمين التي صعدت من لهجتها على لسان قياداتها أو المقربين منها إزاء المدافعين عن انتخاب الرئيس مباشرة حيث يُروج هؤلاء إلى أن تلك العملية ستنتهي بصناعة "دكتاتورية جديدة".

وقالت عضو مجلس النواب عن حزب العدالة والبناء، النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، حنان شلوف "إن انتخاب الرئيس من البرلمان سيؤدي إلى مشاركة الدولة، التي سيفوز ممثلوها في انتخابات 24 ديسمبر، في تقاسم سلطة الرئيس".

وأضافت شلوف في تدوينة عبر حسابها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، أنه "حين يتم انتخاب الرئيس من الشعب، فالتمثل الفائز ستفوز معه الدولة التي يمثلها وتياره بكل شيء"، مشيرة إلى أنه "في انتخابات 24 ديسمبر الخاسر هو ليبيا وحلم الديمقراطية ودولة القانون والدستور". ويأتي ذلك فيما تدفع أطراف أخرى على غرار رئيس مجلس الدولة الاستشاري، الذي يهيمن عليه تيار الإسلام السياسي، خالد المشري نحو الذهاب في استفتاء على مسودة الدستور قبل تنظيم الانتخابات

من البلاد، وتوحيد المؤسسة العسكرية. واعتبر عضو مجلس النواب الليبي (البرلمان) محمد العباني، أن "الشعب الليبي قد فوّض سلطته التشريعية لمجلس النواب، وهذا المفوض، تفويضه محدد وليس من ضمن مهامه اختيار رئيس الدولة".

وتابع العباني في تصريحات صحافية أن "الشعب الليبي وحده هو مصدر السلطة، وهو الأصيل في كل ما يتعلق بالسلطة"، موضحا أن اختيار رئيس الدولة بشكل مباشر من الشعب هو الأنسب والأفضل.

وأكد على ضرورة توفر بيئة انتخابية مناسبة لإجراء الاستحقاق الانتخابي قائلا "إجراء الانتخابات في ظل وجود قوات أجنبية ومرتبزة على الأرض، وانتشار الجماعات المسلحة وفوضى السلاح لن يحقق نزاهة أو عدالة في الانتخابات"، داعيا إلى ضرورة حل الميليشيات المسلحة ونزع أسلحتها وتنظيم فوضى السلاح.

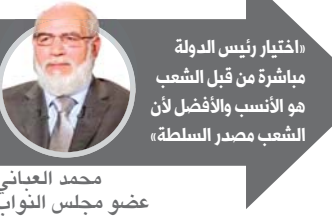
ويصر مراقبون أن الفريق الثاني يسعى إلى استنساخ التجربة التونسية في اعتماد نظام الحكم الذي تشنتت كبير للصلاحيات ما يصعب من مهمة إرساء استقرار سياسي، وفيه يصبح للرئيس صلاحيات محدودة تنحصر على سبيل المثال في مجال الدفاع والخارجية، بينما يتمتع رئيس الحكومة والبرلمان بصلاحيات واسعة جدا.

وفيما تتحرك القوى الإقليمية والدولية لمنع عرقلة استحقاق 24 من ديسمبر يحتدم الجدل حول طريقة انتخاب الرئيس وإمكانية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الاستحقاق حيث لا تزال حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة عاجزة عن تفكيك الميليشيات، وإخراج المرتزقة

رؤى متباينة حول طريقة انتخاب الرئيس



حنان شلوف
عضو مجلس النواب



محمد العباني
عضو مجلس النواب

مع اقتراب اجتماعات جديدة لأعضاء ملتقى الحوار السياسي الليبي يتوقع أن تصمم في العديد من النقاط الخلافية، تجدد السجال بشأن طريقة انتخاب الرئيس الجديد للبيبا بين فريقين، الأول يدافع نحو انتخابه مباشرة من الشعب، فيما يطالب الثاني بفرض انتخابه من قبل البرلمان.

● **طرابلس** - تصاعد الجدل في ليبيا حول الطريقة التي سيتم على أساسها انتخاب الرئيس المقبل للبلاد، وذلك مع اقتراب مناقشة هذه النقطة خلال اجتماعات أعضاء ملتقى الحوار السياسي القادمة. وأجبت اجتماعات ملتقى الحوار الأخيرة الرامية إلى اعتماد قاعدة دستورية ستقام على أساسها الانتخابات المقرر تنظيمها في 24 من ديسمبر المقبل السجلات بشأن طريقة انتخاب الرئيس، حيث شدد خالد أحمد عضو الفريق القانوني في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على أن ملتقى الحوار سيناقش خلال الأسابيع المقبلة هذه النقطة.

وقال أحمد خلال كلمته في جلسة لملتقى الحوار إن "هناك أربع نقاط خلافية، الأولى تتعلق بمطالبات بعض أعضاء ملتقى الحوار بالاستفتاء على مشروع الدستور أولا لتفادي المعوقات، والثانية انتخاب الرئيس هل بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، فيما تتعلق النقطة الأخيرة بمسألة الجنسية وحقوق المكونات الثقافية".

وفي ليبيا يوجد فريقان متنافسان؛ الأول يدافع نحو انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة ليمتد بصلاحيات واسعة، والثاني يقوده الإخوان يريد أن يتولى البرلمان مهمة انتخاب الرئيس الذي ستكون له صلاحيات محدودة تحت ذريعة منع عودة الدكتاتورية.

ويصر مراقبون أن الفريق الثاني يسعى إلى استنساخ التجربة التونسية في اعتماد نظام الحكم الذي تشنتت كبير للصلاحيات ما يصعب من مهمة إرساء استقرار سياسي، وفيه يصبح للرئيس صلاحيات محدودة تنحصر على سبيل المثال في مجال الدفاع والخارجية، بينما يتمتع رئيس الحكومة والبرلمان بصلاحيات واسعة جدا.

وفيما تتحرك القوى الإقليمية والدولية لمنع عرقلة استحقاق 24 من ديسمبر يحتدم الجدل حول طريقة انتخاب الرئيس وإمكانية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الاستحقاق حيث لا تزال حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة عاجزة عن تفكيك الميليشيات، وإخراج المرتزقة

السجلات بشأن رفع الحصانة عن نواب برلمانيين في تونس تتصاعد

كما ينص الفصل 69 على أنه "إذا اعتصم النائب بالحصانة الجزائية كتابة فإنه لا يمكن تنبئه أو إيقافه طيلة مدة نيابته في تهمة جزائية ما لم ترفع عنه الحصانة، أما في حالة التلبس بالجريمة فإنه يمكن إيقافه ويُعلم رئيس المجلس حالا على أن ينتهي الإيقاف إذا طلب مكتب المجلس ذلك".

ويبدو أن نفي مساعد رئيس البرلمان المكلف بالإعلام لتلقي المجلس النيابي طلبات لرفع الحصانة عن نواب لم يُقنع الأوساط السياسية في تونس.

واتهمت النائب البرلمانية عن حزب التيار الديمقراطي رئيس البرلمان راشد الغنوشي بإخفاء تلك المطالب لإبتزاز النواب، وهي تهمة رفضها ماهر مذيوب ليتم الإبقاء على حالة الغموض التي تكتنف ما إذا كان البرلمان قد تلقى فعلا طلبات لرفع الحصانة عن نواب.

ويواجه البرلمان التونسي انتقادات لاذعة بعد تحوله إلى حلبة للصراعات بين القوى السياسية الممثلة فيه، فيما يواجه رئيسه راشد الغنوشي اتهامات بعدم القدرة على تسير أشغال المجلس والعمل على ضرب العجز ممثلة في الحزب الدستوري الحر لخص خصومه عاجزون إلى حد الآن عن الإطاحة به.

29 نائبا على امتداد العهدة النيابية السابقة والحالية، ومن بين 29 نائبا الذين وردت بخصوصهم مطالب رفع حصانة لم يتمسك 9 منهم بها".



نبيل حجي
توجد مطالب لرفع
الحصانة لخص 29
نائبا

وأضاف حجي في تصريحات لإذاعة محلية أنه "استنادا إلى رد وزارة العدل الذي تلقاه بتاريخ 15 أفريل الماضي فإن 10 نواب من المشمولين بمطالبة رفع الحصانة فقدوا الصفة فيما لا يزال البقية نوابا أو تم انتخابهم خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة ومن بينهم نائب تتعلق به 4 مطالب رفع حصانة ونائب آخر 3 مطالب لرفع الحصانة".

وينص الفصل 68 من الدستور على أنه "لا يمكن إجراء تتبع قضائي مدني أو جزائي ضد عضو بمجلس نواب الشعب أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها أو أعمال يقوم بها في ارتباط بمهامه النيابية".

وكشفت منظمة "أنا يفظ" الأسبوع الماضي عن توجيه قاضي التحقيق الأول بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي مطالبا للبرلمان لرفع الحصانة عن النائب غازي القروي، موضحة أن ذلك يأتي على خلفية الشكاية التي تقدمت بها منظمة أنا يفظ ضد الشقيقتين نبيل وغازي القروي.

كما أكد الناطق الرسمي باسم القطب القضائي الاقتصادي والمالي محسن الدالي، أن "القطب القضائي الاقتصادي والمالي قد وجه مطالبا رسميا إلى البرلمان لرفع الحصانة عن النائب غازي القروي منذ 7 جانفي 2021، إلا أن المطب لم يُوجه مباشرة إلى البرلمان بل إلى وزارة العدل التي تمثل سلطة الإشراف الإدارية ولها توجيه مطالب رفع الحصانة إلى البرلمان".

ولم ينف رئيس كتلة حزب قلب تونس بالبرلمان أسامة الخلفي ذلك، حيث أكد خلال ندوة صحافية أن المعني بالأمر متمسك بحصانته البرلمانية. وبدوره، أعلن النائب البرلماني نبيل حجي عن تلقيه ردا من وزارة العدل بشأن مطلب للنفاذ إلى المعلومة بخصوص طلبات رفع الحصانة عن النواب قائلا "يفيد بوجود مطالب رفع حصانة تخص

الحصانة عن نواب. وكان الرئيس التونسي قيس سعيد قد طالب البرلمان الأرباء بعرض طلبات رفع الحصانة عن النواب على الجلسة العامة، قائلا خلال كلمة له في استقبال رئيس الحكومة هشام المشيشي ووزير الدفاع الوطني إبراهيم البرتاجي إن "هناك 25 قضية مرفوعة ضد النواب، على المجلس عرض مطالب رفع الحصانة على الجلسة العامة".

وبالرغم من حساسية الملف إلا أن تفاعلات اللاعبين في الساحة السياسية معه تضاربت، حيث أكد النائب ومساعد رئيس البرلمان المكلف بالإعلام ماهر مذيوب أن مجلس النواب "سُم يرد عليه منذ 13 نوفمبر 2020 أي مطلب لرفع الحصانة" في إشارة إلى تاريخ تادية النواب الجدد لليمين الدستورية ومباشرة مهامهم.

لكن هذه الرواية تتضارب مع ما أعلنت عنه أوساط قضائية تونسية ومنظمات وبرلمانيين بشأن تلقي البرلمان مطالبا لرفع الحصانة عن النائب عن حزب قلب تونس غازي القروي وهو شقيق رئيس الحزب ومؤسس نبيل القروي الذي يقبع هو الآخر في السجن.

وخلال ندوة صحافية عُقدت الخميس نفي مساعد رئيس مجلس النواب (البرلمان) المكلف بالإعلام ماهر مذيوب أن يكون البرلمان قد تلقى طلبات لرفع الحصانة عن نواب.

ويكتنف الغموض ما إن كان فعلا البرلمان قد تلقى طلبات لرفع الحصانة وعدد تلك الطلبات، ففيمما تؤكد أحزاب سياسية وكتل معارضة ذلك نفي مذيوب أن يكون البرلمان قد تلقى مطالب لرفع

● **تونس** - عاد ملف رفع الحصانة عن نواب برلمانيين بقوة إلى الواجهة في تونس، حيث فجر حديث الرئيس قيس سعيد عن تلقي البرلمان العديد من الطلبات لرفع الحصانة عن نواب برلمانيين سجلات بين النواب، ففيمما نفي بعضهم ذلك، أشار آخرون بأصابع الاتهام إلى رئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي -حسب رأيهم- "أخفى" الطلبات لإبتزاز النواب".



صورة البرلمان على المكك